كلمة أخيرة يدعو لعمل عربي جماعي لكسر الحصار عن غزة بعد الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن لوقف الحرب ويكشف عن انتشار الأمراض في رفح نتيجة تكدس الفلسطينيين

مضامين الفقرة الأولى: الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن

قالت الإعلامية لميس الحديدي، إن أمريكا استخدمت الفيتو للمرة الثالثة ضد مشروع قرار جزائري بوقف إطلاق النار في غزة، حيث صوت نحو 13 عضوا بالموافقة، بينما رفضته أمريكا، وامتنعت بريطانيا عن التصويت، فيما يستمر الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه الغاشم في غزة، ليرتفع أعداد الشهداء لأكثر من 29 ألف شهيد، بينما تهدد المجاعة 700 ألف فلسطيني. وأضافت أن برنامج الغذاء العالمي قال إنه سيوقف المساعدات بسبب تعرض القوافل إلى القصف والنهب والاعتداء.

وأضافت أنها لا تستطيع أن تتخيل إن ما يحدث في غزة لا يؤرق زعماء العالم. وأكدت أن مصر تعمل بجهود كبيرة لإدخال المساعدات واستقبال الجرحى، لكن أين الجهد العربي الإسلامي لكسر الحصار، قائلة: «لا يمكن أن نترك الناس في غزة تحت القصف وتحت رحمة من لا يرحم».

وتابعت: «في غزة من لا يموت بالقصف يموت بالجوع ونقص المياه والدواء، بينما واشنطن تقدم غطاءً جديدًا لإسرائيل لاستمرار القتل، يموت الناس مش مهم، المهم إطلاق المحتجزين الإسرائيليين لأنهم يعتقدون أن هؤلاء هم البشر، بينما 29 ألف ليسوا مصنفين على أنهم بشر لدى واشنطن التي ترعى حقوق الانسان في العالم، وهي الشريك الرئيسي لهذه المجازر على الأرض أما باقي العالم فقد تخلى عن الإنسانية ووقف عاجزا أمام البطش الإسرائيلي».

وأوضحت، أنها تتمنى عملًا عربيًا جماعيًا لكسر الحصار على غزة، قائلة: «لا يمكن أن نبقي الشعب الفلسطيني تحت وطأة القواعد الإسرائيلية الصارمة في المساعدات في معبري رفح وكرم أبو سالم تحت رحمة دول مزدوجي المعايير لا يرى هؤلاء بشر وأن هؤلاء الأطفال يستحقون الحياة والأمل، صور غزة سبة في جبين العالم، ولا تنتظروا العالم فهذا عالم أصم وأبكم لا يرانا، وإنما يرى أوكرانيا فقط».

وتحدث السفير ماجد عبد الفتاح رئيس بعثة جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، عن تغير المواقف الدولية في التصويت على مشروع القرار الجزائري في مجلس الأمن لوقف إطلاق النار في قطاع غزة رغم الفيتو الأمريكي مقارنة بالقرارات السابقة، موضحًا أن ثمّة تقدير دولي متزايد للأزمة

الإنسانية الحادة التي يخلقها العدوان الإسرائيلي وانتقادات لاذعة لواشنطن لحمايتها منقطعة النظير لإسرائيل. وأضاف أن جلسة اليوم شهدت انتقادات حادة للولايات المتحدة وأعنفها الانتقاد المصري لأن التدهور المتواصل على الأرض يمثل خطورة على أمن مصر القومي.

وأشار إلى وجود اتجاه دولي أننا أمام أزمة إنسانية خطيرة ودول مثل اليابان وكوريا وإكوادور تنازلت عن جزء كبير من تلك التحفظات وصوتت لصالح المشروع إدراكا للتبعات الإنسانية. وأكمل: «حرصنا على أن يكون مشروع القرار إنساني حتى نضمن أكبر توافق وتصويت وشمل 3 محاور أولها وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وضمان دخول المساعدات الإنسانية لقطاع غزة من الشمال والجنوب وعدم ترحيل فلسطيني داخل أو خارج القطاع اعتبارات غير متناقضة حتى نضمن تصويت وتقدير كافة أعضاء المجلس».

وكشف أن واشنطن تشعر بقلق عميق ولذا فوجئنا بمشروع قرار أمريكي جديد يحمل أجزاء إيجابية وأخرى سلبية، منوهًا أن أبرز سلبيات مشروع القرار الأمريكي أنه يبقي الأمر خارج الأمم المتحدة ويقصر الجهود على الوساطة المصرية القطرية الأمريكية الإسرائيلية فقط حتى الوصول لهدنة تقود للإفراج عن المحتجزين.

ولفت إلى أن مشروع القرار العربي المقدم من المجموعة العربية والجامعة العربية لوقف إطلاق النار في غزة طُرح منذ ثلاثة أسابيع وبدأت المفاوضات المكثفة إلى أن نجحت المجموعة العربية في الحصول على دعم 13 دولة في مجلس الأمن رغم وجود تحفظات البعض لأنه لم يتم إدانة حماس أو تناول الأسرى. وأضاف أنه من الواضح تغيير المواقف الدولية في التصويت على مشروع القرار الحالي برغم الفيتو الأمريكي مقارنة بمشاريع القرارات السابقة. وأكد أن هناك تقدير دولي متزايد للأزمة الإنسانية الحادة جراء العدوان الإسرائيلي.

وأكد أن المجتمع الدولي ينظر بقلق بالغ لعملية عسكرية اسرائيلية محتملة في مدينة رفح لما لها من تأثير إنساني. وأضاف أن هناك إجماع بين 15 عضوا في مجلس الأمن على رفض تهجير الفلسطينيين إلى مصر أو الأردن. وكشف عن أن واشنطن تعد لطرح مشروع قرار بعد استخدامها الفيتو ضد وقف النار في غزة للمرة الثالثة، يحمل ضمن فقراته رفض فكرة "التهجير القسري" للفلسطينيين.

وأضاف أن الدول دعمت القرار نظرًا للاعتبارات الأمنية على الأرض، فقد فوجئنا أن بريطانيا طلبت الجمعة إدخال تعديلات مثل هدنة تقود لوقف وقف إطلاق نار ثم مسار سياسي ولما جلسنا معهم للأسف قالوا إنهم لن يستطيعوا جذب واشنطن لقبول القرار. وتابع بأنه من غير المستغرب استخدام واشنطن حق الفيتو، فقد أصدرت السفيرة الأمريكية بيانا استباقيا الجمعة أعلنت فيه رفض مشروع القرار وقالت إن واشنطن ستدعم فقط المفاوضات المصرية القطرية الأمريكية الإسرائيلية يضمن الوصول لاتفاق للإفراج عن المحتجزين وهدن إنسانية طويلة وإجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية تقود لبدء عملية سياسية ثم إقامة الدولة ولا تعدو كونها عملية تطويح وتسويف. وذكر أن مشروع الفيتو حاول أن يقدم بعض المقبلات فيما يتعلق بعملية السلام ووضع أفق سياسي وإقامة الدولة الفلسطينية، لكن قبل ذلك إدانة حماس كمنظمة إرهابية والإفراج عن 131 رهينة.

ووصف مصطفى البرغوثي رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية، الفيتو الأمريكي الثالث ضد مشروع المجموعة العربية الذي قدمته "الجزائر" أمام مجلس الأمن بالموقف المشين والمنافق، وذلك لاعتراضها على وقف إطلاق النار رغم أن أغلبية المجلس صوتت لصالحه. وأضاف أن استخدام الفيتو يعني تشجيع واشنطن لإسرائيل لاستمرار عمليات القتل والإبادة الجماعية والتجويع بالمعنى الحرفي للشعب الفلسطيني.

مضامين الفقرة الثانية: جرائم الاحتلال الإسرائيلي

كشف هشام مهنا، المتحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة، عن أمثلة تكشف فضائح الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة قائلًا: "سأذكر مثالين على بعض الأوضاع الفظيعة التي يتعرض لها قطاع غزة من خلال المكالمات التي نتلقاها يوميًا، أحد الأهالي في قطاع غزة قال إنهم لم يجدوا طعامًا لمدة ثلاثة أسابيع، وفي الأيام الثلاثة الأخيرة اضطروا لتناول طعام العصافير التي يربونها في منازلهم ولم يجدوا أي شيء يمكن أكله". وواصل أن بعض المتضررين ذكروا أن بعض الأهالي لم يجدوا طعامًا سوى تناول الليمون لمدة ثلاثة أيام، مما يعكس مأساوية الأوضاع الإنسانية في القطاع.

وأكمل أن القانون الدولي واضح لا يمكن الاستهانة به، ويجب على الأطراف المتنازعة الالتزام بالقانون، وبالأخص إسرائيل عليها التزامات قانونية كقوة احتلال في قطاع غزة، وفي ظل الحصار المفروض على القطاع منذ أربعة أشهر عليها الالتزام بالقانون الدولي، وهناك الآلاف من الأرواح التي زهقت وكان يمكن إنقاذها، وعلى المجتمع الدولي أيضًا أن يفي بالالتزامات تجاه الأهالي.

وأضاف: "الجميع قلق ويتحدث عن الأوضاع في رفح وماذا سيحدث هناك؟ هل ستحدث عملية عسكرية برية؟ وحذرنا مرارًا وتكرارًا من أي سيناريو تطهيري قد يجري في محافظة رفح التي تبلغ مساحتها نحو 20% من قطاع غزة الضيق، ويتركز بها 1.6 مليون فلسطيني يواجهون تحديًا يوميًا في

توفير الغذاء، وإذا توفر يكون بأسعار هائلة نتيجة التضخم اليومي في الأسعار، فضلًا عن انتشار الأمراض".

أشار مصطفى البرغوثي رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية، إلى أن الحديث عن وجود تسهيلات لإيصال المساعدات كله كلام فارغ لأن ما يصل لقطاع غزة لا يزيد عن 10 شاحنات يوميا، بينما القطاع يحتاج إلى 1000 شاحنة يوميا، وهناك 700 ألف شخص يعانون من المجاعة خاصة في شمال غزة، وهناك نحو 9 من كل 10 أشخاص لا يأكلون يوميا ونحو 64 ألف امرأة مرضعة لا يجدن الحليب أو ما يساعدهن على إرضاع أطفالهن، و50 ألف امرأة حامل لا تجد مكانا آمنا للولادة، بالإضافة إلى الوضع البيئي والدمار الذي سببه الاحتلال في شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. وأكد أنه جرى تدمير 60 % من البيوت، الأمر الذي أدى لتفشي الأمراض، وبذلك تكون إسرائيل تمارس القتل عبر القصف الهمجي والتجويع والأمراض.

وأضاف أن التقارير الطبية أثبتت أن 700 ألف شخص صابون بأمراض تنفسية خطيرة، وأمراض في الجهاز الهضمي بالإضافة لفيروس التهاب الكبد الوبائي، كما وصل عدد المصابين به إلى 10 آلاف مصاب مع احتمالية انفجار الأوبئة وسط صفوف الأطفال لتوقف التطعيم على مدار 167 يوما.

مضامين الفقرة الثالثة: مخالفات البناء

كشف النائب أحمد السجيني، رئيس مجلس الإدارة المحلية في مجلس النواب، عن تطبيق اشتراطات البناء في المدن والأحياء العمرانية التي لم تحصل على تراخيص لأكثر من 4 سنوات. وأوضح أن مثل حالة منطقة المقطم تتكرر بشكل متكرر. وأشار إلى أن حالة الإزالة في المقطم لعقار تمت إزالته جزئيًا، ويجب ألا يتم تجاهلها، وقد تم التدخل في هذه القضية، وتدخل الجهاز التنفيذي في القصة بحكم وظيفته، وتمت عملية الإزالة الكلية للعقار لأن الإزالة الجزئية لم تكن كافية، حيث تمت إزالة الهيكل بأكمله بعدما صب السقف الخاص به، وهذا يجعل الأمر صعبًا ومُكلفًا، ولذلك يُطالب دائمًا بالقيام بعمليات الإزالة في المراحل الأولى لأن العملية تصبح صعبة للغاية في المراحل المتقدمة.

وأضاف النائب أحمد السجيني أنه تم عقد جلسة اليوم منذ الصباح، وتم رفعها في نهاية اليوم، حيث تناولت ملفات عدة، جميعها تتعلق بهدف واحد وهو الأحواز العمرانية والمخططات التفصيلية، والمحور الثاني يتناول منظومة التراخيص والاشتراطات البنائية، بينما المحور الثالث يتعامل مع التعديات على الأراضي الزراعية بالبناء المخالف أو التعديات بالبناء المخالف، كما هو الحال في حالة المقطم. وطالب بأن يكون العمل يوميًا خاضعًا لمعايير مؤسسية، ولفت إلى أن شارك في الاجتماع المساحة العسكرية ورئيس إدارة التراخيص بالهيئة الهندسية، بالإضافة إلى أربع جامعات: جامعة عين شمس، كفر الشيخ، الإسكندرية الغربية، بنها، بالإضافة إلى المحافظات الخاصة بهم، وكذلك قيادات وزارة الزراعة.

وأوضح النائب أحمد السجيني أن الجلسة كانت مخصصة للنقاش حول الانتهاء من الأحوزة العمرانية، بهدف تجنب أن يتعرض أصحاب القرى لعدم الحصول على التراخيص عند تقديم طلباتهم. وأشار إلى أهمية الامتثال للشروط البنائية داخل المدن والعواصم، حيث أنه منذ عام 2021 وحتى عام 2024 لم يتم إصدار تراخيص بشكل كاف في المدن التي يتراوح عدد سكانها في الملايين، ولهذا السبب، يلجأ الناس إلى الانحرافات في عمليات البناء بسبب عدم إصدار التراخيص اللازمة، نظرًا لعدم توفر الفرصة لهم للبناء بالشكل الصحيح. وأضاف أن محافظة أسيوط، على سبيل المثال، قد أصدرت تسع تراخيص فقط حتى الآن، بينما لم يتم إصدار أي تراخيص لمحافظة الجيزة.

مضامين الفقرة الرابعة: جوازات السفر

أشارت الإعلامية لميس الحديدي إلى نفي وزارة الداخلية للمرة الثانية صحة ما تناولته مواقع التواصل الاجتماعي بشأن تأخير إصدار جوازات السفر للمواطنين، نتيجة أن الأوراق الخاصة بجوازات السفر مستوردة، وتحتاج إلى العملة الصعبة. وأكدت أن مصر لديها مركز للوثائق المؤمنة، منوهة بأن النفي الأول كان في 4 فبراير، لافتة إلى أن إصدار جواز السفر يتطلب 4 أيام عمل، بينما إصدار جواز سفر مستعجل يصدر في نفس اليوم.

مضامين الفقرة الخامسة: بيع أصول الدولة

أشارت الإعلامية لميس الحديدي، إلى عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا، لاستعراض مقترحات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي الجديد بحضور الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية. وأضافت أن وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية قالت إن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ستشمل مجموعة من التوجهات الأساسية، يأتي في مُقدمتها التخارُج من تمويل بعض المشروعات مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في ضوء وثيقة سياسة ملكية الدولة، كما استعرضت الدكتورة هالة السعيد المُحددات الأساسية لتلك الخطة، مؤكدة أنها تتمثل في الاستمرار في ترشيد الانفاق الاستثماري ومُراعاة أثر الظروف الاقتصادية على ارتفاع تكلفة الاستثمار العام، وتحسين تنافسية وجودة الخدمات الصحية، مع ضمان إتاحة وجودة خدمات التعليم قبل الجامعي، وزيادة تنافسية التعليم العالي، والاستمرار في تعزيز دور الاستثمار العام في الحماية الاجتماعية ضمن مبادرة «حياة كريمة»، وتعزيز دور الاستثمار العام في ضمان الأمن الغذائي والمائي.

أبرز تصريحات لميس الحديدي:

أتمنى حدوث عمل عربي جماعي لكسر الحصار على غزة.